ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 04(2022) ص583-595

الدروس الخصوصية في الجزائر بين الواقع والتشريع

Private lessons in Algeria between reality and legislation

بودانة أحمد
مخبر الدين والمجتمع
جامعة الجزائر2 (الجزائر)
ahmed.boudana@univ-alger2.dz

جاب الله زهية
جامعة الجزائر2 (الجزائر)
zahia.djaballah@univ-alger2.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
20 ماي 2021
تاريخ القبول:
15 ديسمبر 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الدروس الخصوصية
- ✓ المدرسة الجزائرية
- ✓ المنظور الرسمي

الملخص:

حوّل كثير من الآباء في الآونة الأخيرة اهتمامهم نحو الدروس الخصوصية بشكل خاص معتقدين في ذلك أنّ المدرسة الجزائرية لم تعد تؤدي دورها كما ينبغي، من خلال هذا المقال حاولنا الوقوف على واقع الدروس الخصوصية في الجزائر وأسباب انتشارها وقراءة موقف وزارة التربية الجزائرية من هذه الظاهرة من خلال المناشير الصادرة عنها ومن أهمها المنشور الوزاري رقم 2013/333 الصادر بتاريخ 2013/10/30 عن الوزارة والتي كان موضوعها عمليات تحسيسية تتعلّق بالدروس الخصوصية، قمنا بتحليل محتوى المراسلة حسب الأفكار الواردة فيها.، وعلى الرغم من محاولات الوزارة الحد من انتشار الظاهرة محل الدراسة، إلا أنّ أولياء التلاميذ يولونها أهمّية كبيرة لأبنائهم معتقدين في نجاحهم عن طريقها، دون مراعاة جانبها السلبي.

Article info

Received
20 May 2021
Accepted
15 December 2021

Keywords:
- ✓ *private lessons*
- ✓ *Algerian school*
- ✓ *Formal perspective*

Abstract :

Lately many parents have become interested in private tutoring thinking that the Algerian school hasn't been doing its job properly. In this article we attempt to study the reality of private tutoring in Algeria, the causes of its spread and the response of the ministry of education to this phenomenon through the various circulars that they released most ratably the ministerial circular number 2013/333 released on 30/10/2013 which was focused on sensitization programmes regarding private tutoring the method used in studying there circulars is content analysis.
In spite of the ministry's attempts at limiting the spread of this phenomenon, parents still think it important for the success of their children without considering the side effects.

*المؤلف المرسل

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الدروس الخصوصية التي انتشرت في المجتمع الجزائري من بين الظواهر التي أصبحت تهدّد العملية التعليمية الرسمية، فقد انتشرت في كل الأطوار التعليمية ومسّت حتى المستوى التحضيري، لقد أخذت الدروس الخصوصية في الانتشار حتى صارت مشكلة تربوية حقيقية، تؤرق المسؤولين عن القطاع التربوي ممّا حرّفت العملية التربوية عن أهدافها.

وقد يختلف الكثير في تقييم الدروس الخصوصية، فالبعض يرى أنّها ظاهرة سلبية تعبّر عن طمع وجشع المدرسين الذين يجرون وراء الكسب الذي تحقّقه هذه الدروس، فيما يراها البعض الآخر أنّها نتاج عن قصور في النظام التربوي وكثافة المناهج وأسلوبه في تقييم التلميذ، ما يضطر معه المدرس إلى الإسراع في إتمام البرنامج وعدم مراعاة الفروق الفردية لتلاميذه، والتلميذ من جهته يسارع إلى البحث عن وسائل مساعدة في فهم وشرح الدروس، غير أنّه مهما كانت وجهات النظر تجاه هذه الظاهرة فلا يمكن تجاهل تأثيرها السلبي على العملية التعليمية ودور المدرسة الذي لا يقتصر على التعليم فقط فهي مؤسسة تنشئة اجتماعية.

1- تحديد المفاهيم:

1- تعريف الدروس الخصوصية:

تعتبر الدروس الخصوصية من الظواهر الاجتماعية التي فرضت نفسها على المجتمع وقد حاول الكثير من الباحثين إيجاد تعريف أو مفهوم لها ومن بينها:

أ- "هي كل مساعدة أو جهد تعليمي إضافي يحصل عليه الطالب منفردا أو مع مجموعة من الطلاّب ممثلا في شرح محتوى المقرر الدراسي من خلال لقائه بمدرس خصوصي في مكان ما خارج المدرسة وغير مرتبط بخطة الدراسة في مقابل أجر مادي متفق عليه بين الطالب والمدرس"[1].

ب- ويُعرّفها دومينيك غلاسمان Dominic Glassman بقوله "دورات دراسية تقدم مقابل أجر، خارج ساعات العمل المدرسي، في التخصصات الأكاديمية التي يتعلمها الطلاب في المدرسة، ويقدم مقدمو الخدمات دورات خاصة يمكن أن يكونوا معلمين أو طلاب، يكون القيام بذلك بشكل فردي أو كجزء من بنية تجارية، وتقدم الدورات الدراسية بشكل فردي، وفي منزل الطالب أو مُقدّم الدروس، ويعطونها أيضاً في مجموعات صغيرة من خمس أو ست طلبة، في غرفة معيشة معلم متقاعد أو في مبنى مؤسسة متخصصة، ويمكن أن تحدث أيضا في فصل دراسي في المدرسة، بعد ساعات الدراسية"[2].

فالدروس الخصوصية هي اتفاق بين طرفين اثنين هما التلميذ والأستاذ يكون خارج أسوار المدرسة يتمّ فيه تحديد ساعات التدريس والمكان الذي تتمّ فيه الدراسة والمدّة المستغرقة كل هذا مقابل أجر معلوم يتّم بالساعة أو اليوم أو الشهر، باعتبارها نوع من الدّعم يتلقّاه التلميذ من أجل تحسين مستواه العلمي والتحصيل الدراسي، وقد تتمّ بصورة فردية بمنزل أحديهما أو جماعية لمجموعة من التلاميذ.

1-2- ميزات الدروس الخصوصية:

تتميّز الدروس الخصوصية عن الدروس التي تُلقى في المدرسة الرسمية بعدّة خصائص نذكر منها[3]:

تجارية: أي أنّها غير مجّانية بعكس الدروس المقدّمة في المدرسة فهي تحمل الطابع التجاري بين من يريدها ومن يقدّمها وعادة ما تكون شهرياً بحسب اتفاق الطرفين (التلميذ – الأستاذ) ويختلف سعرها باختلاف المادّة المدرّسة.

أوقاتها: عادة ما تكون خارج أوقات الدوام الرسمي للمدرسة، كأن تكون بعد الخامسة مساء من كل يوم أو أيّام العطل الأسبوعية والعطل الرسمية.

مكانها: قد تكون في منزل التلميذ أو منزل الأستاذ أو في مكان مهيّأ للتدريس مثل ما هو منتشر اليوم من كراء لكثير من المباني وتحويلها إلى قاعات تدريس.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البرامج: هي نفس البرامج المعتمدة في التعليم الرسمي، بل قد يلجأ الأستاذ في الدروس الخصوصية إلى تقديم نماذج للتمارين المقدّمة في الامتحانات (بالأخص المستويات النهائية) وطرق حلولها والاستماع إلى التلميذ فيما يعانيه من قصور في الفهم أو إعادة شرح لبعض الدروس.

الطلب عليها: يتزايد الطلب عليها يوماً بعد يوم، وهو ما أدّى إلى سرعة انتشارها، فقد أصبحت ظاهرة مفروضة على الأسرة وعلى التلميذ، فالأسرة تسعى لضمان نجاح ابنها في محاولة منها لشراء السلم الاجتماعي بين الأولياء والأبناء، فالأولياء لم يعودوا قادرين على متابعة تمدّرس الأبناء، بينما الأبناء لم يعودوا قادرين على استيعاب الدروس لكثافة البرامج، فوجدت الدروس الخصوصية طريقها لحل هذا النزاع.

المزاول لها: يزاولها أغلب التلاميذ، فالتلاميذ ضعاف المستوى يُسابقون إليها من أجل رفع المستوى في المواد التي يرون نقصاً فيها، بينما يسعى إليها المتفوّقون (بتلقاء من أنفسهم أو بضغط من الأسرة) من أجل ضمان تميّز ومكانة خاصّة وولوج التخصّصات المرموقة في الجامعة كالطب والصيدلة.

الجانب القانوني: هي تعليم غير قانوني يُمنع المدرسون من أدائها، حيث يتعرّض للفصل والمساءلة كل من يقوم بتقديم دروس خصوصية، باعتبارها جمع بين مهنتين.

1-3- أسباب انتشار الدروس الخصوصية :

هناك الكثير من الأسباب التي جعلت ظاهرة الدروس الخصوصية تنتشر في المجتمع، فالأسرة تساهم بشكل كبير في انتشار هذه الظاهرة، كما أنّ التلميذ والمدرس هما أيضا يلعبان دورا بارزا في انتشارها:

1-3-1- أسباب تعود للتلميذ:

ضعف التلميذ في المادّة يجعله يبحث عن الدروس الخصوصية لفهم أكثر.

رغبة بعض التلاميذ في التفوق والحصول على معدلات أعلى تجعله يستعين بالدروس الخصوصية[4]

الاتكالية على المدرس الخصوصي في الفهم والشرح.

محاولة تقليد بعض التلاميذ لزملائهم الذين يعتمدون عليهم[5].

1-3-2- أسباب تتعلق بالأسرة

انشغال أولياء الأمر بأعمالهم ما يستدعي منهم اللجوء إلى المدرس الخاص

رغبة الأولياء في أن يكوف أبناؤهم من المتفوقين و الحاصلين على درجات عالية آخر السنة دون الإشراف المستمر عليهم[6]

تشجيع بعض الأسر لأبنائهم على مداومة الدروس الخصوصية كنوع من أنواع التفاخر الاجتماعي[7]

انعدام التعاون بين البيت والمدرسة لمراعاة حاجات التلميذ

المشكلات المالية والاجتماعية التي تعيشها الأسرة كالعنف والتدليل

أمّية الأبوين

نظر الوالدين إلى الدروس الخصوصية على أنّها ضرورة لابد منها لتعويض نقص المدرسة

1-3-3- أسباب تعود إلى المدرس :

ضعفه في المادة التي يدرسها

انشغاله بأعمال أخرى خارج المدرسة كالتجارة وغيرها

تكليفه من قبل الإدارة بأعمال وأنشطة غير التدريس

إيحائه للتلميذ بأنّ المادة صعبة الفهم

عدم مراعاته للفروق الفردية بين تلاميذه

تدهور الوضع المعيشي والراتب المتدني للمعلم اضطره للبحث عن مصدر رزق إضافي لتأمين حياته وهي تقديم الدروس الخصوصية[8].

عدم قدرة بعض المدرسين على إعطاء وفهم المادّة التي يدرسونها وضعف أسلوبهم في الشرح والتبسيط لغياب برامج التدريب المتطوّرة والمؤثرة وعدم ربطها بالمميزات الوظيفية والمادية[9].

2- واقع الدروس الخصوصية في بعض دول العالم:

إنّ الدروس الخصوصية أو المدرسة الموازية ظاهرة يزداد انتشارها عبر العالم كلّ يوم، فهي نسق غير مرئي، يحاكي في ظلاله

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المدرسة النظامية إن لم يكن يجاريها أو يتفوّق عليها في بعض المجتمعات التي قنّنت الدروس الخصوصية كتركيا مثلاً، والتي أصبح عدد المراكز الخصوصية فيها يتجاوز المدارس الثانوية الحكومية. فقد باتت واقعاً ملموساً وأمراً مفروضاً، فبعد أن كانت نشاطاً فردياً غير رسمي، يرتاده تلاميذ الامتحانات النهائية وأصحاب التّحصيل الضعيف لتحسين مستواهم خفية عن أعين النّاس، أصبحت تنتشر بنحو متزايد وقد تتفرّع المؤسّسة التي تقدّم الدروس الخصوصية عبر كامل البلد أو خارج نطاق البلد.

قد يكون من الصعب أن نقيس مدى انتشار الدروس الخصوصية كونها تختلف عادة من حيث شكلها ومدّتها وكثافتها باختلاف الفصول والمواسم. وصحيح أنّ معظمها يقدّم وجهاً لوجه، غير أنّها قد تُقدم بشكل فردي أو جماعي، كما أنّها قد تتم بالمراسلة أو عبر الانترنت مثلما نلاحظه على نحو متزايد. وعلاوة على ذلك، يتلقّى عدد من التلاميذ الدروس الخصوصية في العديد من المواد بشكل منتظم وعلى فترات متواصلة، بينما يتلقّاها آخرون في مواد محدودة وعلى فترات متقطّعة. وقد أجري ما يكفي من الدراسات ليسمح لنا بتشكيل صورة تقريبية للوضع. وقد أضحت هذه الصورة أكثر وضوحاً بعد انتشار الوعي بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية للدروس الخصوصية، وسعي كل من الباحثين المستقلين والهيئات المختصة لدراسة الظاهرة بشكل موسع[10].

ففي اليابان أظهرت دراسة أجريت سنة 2007 أن المدارس التي تُقدّم الدروس الخصوصية والمعروفة باسم جوكو تضم 15.9% من تلاميذ الصف الأول الابتدائي، وأنّ هذه النسبة ارتفعت بالتدريج في الصفوف التالية وأنها بلغت 65.2% في الصف الثالث الإعدادي، كما أن 6.8% من تلاميذ الصف الثالث الثانوي الأدنى يتلقون دروساً في منازلهم و15.0% يتلقون دروساً بالمراسلة. وفي كينيا أظهرت دراسة أجريت سنة 1997 على عيّنة وطنية تتألف من 3233 تلميذاً من الصف السادس أنّ 68.6% كانوا يتلقّون دروساً خصوصية. 39.0%منهم ينتمون إلى الإقليم الشمالي الشرقي و74.4% إلى إقليم نيانزا. وأشار اختبار أجري في ثلاث مقاطعات مختلفة أن الدروس الخصوصية كانت أكثر شيوعاً في المدن عن الأرياف وبين الذكور عن الفتيات. أمّا في الفيتنام فقد أظهرت دراسة أجريت على 72660 تلميذاً من الصف الخامس أنّ 38% كانوا يتلقّون دروسا خصوصية، وفي مصر أظهرت دراسة أجريت سنة 2004 أن الأسر تخصص 61.0%من نفقات التعليم للدروس الخصوصية. وأشارت دراسة أجريت سنة 1997 أن الأسرة تنفق على الدروس الخصوصية في جميع المستويات التعليمية ما يقدر ب 1.6%من الناتج[11].

وتعدّ الدروس الخصوصية واحدة من استعدادات عديدة للانتقال إلى مرحلة تعليمية أعلى أو لدخول الجامعة، كما تعتبر شبه ضمان لاجتياز الامتحانات، لذا يقوم العديد من أولياء الأمور باستخدام معلمين خصوصيين لمساعدة أبنائهم لدخول المدارس الثانوية وفي تهيئتهم للامتحانات، اعتقاداً منهم بأنّ إخضاع التعليم للمنافسة يؤدي إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأبنائهم بما يتّفق مع حاجات المجتمع المتطورة، وذلك بجعل المؤسسات التعليمية أكثر فاعلية في أداء الوظائف الاجتماعية من حيث عدد الأفراد وتكوين شخصيتهم[12]. من هذا نستخلص أنّ الدروس الخصوصية ظاهرة قد انتشرت بين كل المجتمعات ومسّت كل الأطوار الدراسية فلم تعد تقتصر على تلاميذ المرحلة النهائية لكل طور كما كانت سابقاً، فقد أصبح يتسابق إليها تلاميذ الابتدائي حتى وإن كانوا دون الحاجة الضرورية إليها.

3- الدروس الخصوصية في الجزائر:

من أجل توحيد وتحديث المجتمع الجزائري، اعتمدت الدولة على تدويل التعليم والتكوين وتعميمه ودمقرطته وإضفاء الطابع العلمي والتقني على مضامينه ووسائله بإدخال مواد علمية وتقنية كمواد مسيطرة على مسار وتوجهات التمدّرس والصعود الاجتماعي... فاستفادت الكثير من الأسر من خلال أبنائها على امتيازات مادّية ورمزية واجتماعية وأصبحت المدرسة تمثّل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوسيلة الأساسية للترقية الاجتماعية للأجيال الجديدة، فقد نجحت السلطة السياسية في توصيل الأبجدية والمعارف والرؤى الجديدة إلى المناطق الريفية والمعزولة وأصبحت المدرسة والتعليم في عرف المواطنين والنخبة وسيلة ممتازة للترقي الاجتماعي والمهني والمادّي وأداة هامّة للصعود والحراك الاجتماعي[13].

إنّ المتفحّص للأمرية 35/76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 المتضمّنة تنظيم التربية والتكوين، وهو نص موسّع جامع بين التشريع وفلسفة الثورة في مجال التربية والتكوين والهدف منها بناء الشخصية القومية الأصيلة ونشر قيم الحضارة الإسلامية، وقد تمّ وفق ذلك إنشاء المدرسة الأساسية والتي تشمل المرحلتين الابتدائية (06 سنوات) والمتوسط (03 سنوات) في مدرسة واحدة ليصبح فيها التعليم إجباري، وبذلك شملت ثلاث أطوار يُتوّج في نهايتها بامتحان يؤهل للتعليم الثانوي.

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيّرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيّرت فلسفته الاجتماعية وفتحت أمامه طموحات مشروعة... إنّ المناهج التعليمية المطبّقة حالياً يعود تصميم أهدافها وتحديد مستوياتها إلى عقود خلت، أي إلى سنوات إقامة المدرسة الأساسية، لم يشملها التعديل أو التغيير، لذلك أضحى تغيير المناهج وتحديث محتوياتها أمر يفرض نفسه خاصّة وأنّ المجتمع يعرف تحدّيات جديدة مع الألفية الحالية[14]. غير أنّ الإصلاحات الجديدة كثّفت المناهج ومواد التدريس ما جعلت التلميذ في دوامة بين صعوبة المنهاج وكثرة المواد الدراسية، زد إلى ذلك الاكتظاظ داخل الحجرات والذي يفوق قدرة المدرس على تعليم وتوجيه تلاميذه والإحاطة بهم ومراعاة الفروق الفردية بينهم، هذا الأمر يجعل التلميذ يبحث عن شرح أوفر و فهم أكثر خارج أسوار المدرسة.

فمع بدء العام الدراسي بشكل عام واقتراب موسم الامتحانات بشكل خاص تنتاب أولياء الأمور حالة من الخوف الشديد من إخفاق أبنائهم في مادّة ما، ويبدأ التطلّع من اليوم الأول إلى كيفية النجاح والتفوّق لهؤلاء الأبناء، والذي لن يتأتّى في اعتقادهم إلاّ بالدروس الخصوصية، وهنا يحدث الاختلال في مواعيد الالتزامات الأسرية من مواعيد الطعام والخروج والنوم واللقاء الجماعي، أو حتى الواجبات الاجتماعية في محيط الأسرة الكبيرة.

4- الدروس الخصوصية في المنظور الرسمي:

تحليل لمحتوى المراسلة رقم 2013/333 بتاريخ 2013/10/30 الصادرة عن وزارة التربية الوطنية.

مع الانتشار الواسع للدروس الخصوصية في الجزائر والتي مسّت كل الأطوار التعليمية وتعدّت حتى للطور التحضيري في كثير من المناطق، والتي أصبحت تعليماً موازياً للتعليم الرسمي بل ويكاد يطغى عليه أحياناً، فكيف تنظر الجهات الرسمية المسئولة عن التربية والمتمثّلة في وزارة التربية الوطنية لظاهرة الدروس الخصوصية ؟.

للإجابة على هذا التساؤل، قمنا بقراءة تحليلية لمراسلة مديرية التعليم الأساسي ومديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي لوزارة التربية الموجّهة لمديري التربية بالولايات تحت رقم 2013/333 بتاريخ 2013/10/30 والتي كان موضوعها عمليات تحسيسية تتعلّق بالدروس الخصوصية، اختيارنا لهذه المراسلة لشموليتها فهي تصف الظاهرة محل الدراسة والآثار السلبية التي تنجم عنها والتي تمس كل الأطراف والإجراءات التي من الممكن أن تتخذها للحد من انتشار هذه الظاهرة.

المراسلة تقع في 03 صفحات ويتضمّن محتواها:

وصف ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت تدعو للقلق جراء الانتشار الواسع لها.

الآثار السلبية المترتّبة عن ظاهرة الدروس الخصوصية والتي تمسّ كل من التلميذ، المدرّس، المؤسّسة التعليمية والأسرة.

اتخاذ جملة من الإجراءات والتي تهدف إلى الحدّ من ظاهرة الدروس الخصوصية تتمثّل في أربعة جوانب:

الجانب التحسيسي

الجانب التنظيمي

الجانب التربوي والبيداغوجي

الجانب الإجرائي

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4-1- تحليـل محتوى المراسلة :

تبيّن المراسلة الموجّهة لمدراء الولايات القلق الذي ينتاب الجهات المسئولة عن التربية إزاء الانتشار الرهيب الذي تشهده ظاهرة الدروس الخصوصية بين كل الأطوار التعليمية ولم يعدّ يمسّ كما كان في السابق أقسام الامتحانات النهائية، فالدروس الخصوصية أصبحت أمراً واقعاً يفرض نفسه على كل فئات المجتمع، فالأولياء يسارعون لتسجيل أبنائهم في الدروس الخصوصية ضماناً لمستقبل أبنائهم ، والتلاميذ يسعون إليها من أجل تدارك النقص في الفهم أو تقصير المدرس في الشرح ، ويسعى لها المدرّس من أجل المبالغ الكبيرة التي ينالها جراء تقديمه للدروس الخصوصية.

وهذا القلق إزاء الدروس الخصوصية تؤكّده المناشير السابقة كالمنشور رقم 96 المؤرخ في 03-09-1996 والمتعلّق بالاستشارة حول الاستدراك والدعم فإن وزارة التربية الوطنية تؤكّد رفضها للدروس الخصوصية وذلك من خلال : "ونؤكّد بأنّ حصص الاستدراك لا تُعطى للقسم كلّه مهما كانت المبرّرات، ولا تتحوّل إلى شبه دروس خصوصية تمنح لمجموعة من التلاميذ بدون نقائص مشخّصة أو بغرض التقوية"[15].

وقد شخّصت المراسلة محلّ الدراسة الآثار التي تنجم عن الدروس الخصوصية بالنسبة لكل من التلميذ، المدرس، المؤسسة التعليمية والأسرة:

4-1-1- بالنسبة للتلميذ:

(تجعل من التلميذ فردا متكلاً لا يعتمد على نفسه بل ينتظر ما سيتلقّاه من المدرسين الخصوصيين لحل المسائل والفروض المنزلية بل تقتل فيه روح المبادرة و الإبداع).

فالدروس الخصوصية تجعل من التلميذ ينتظر ما يقدّمه له المدرس الخصوصي في شكل نماذج حلول جاهزة لتمارين وليس على التلميذ سوى تطبيقها على الامتحانات التي تقدّم له، وهذا الأمر يجعل التلميذ في غنى عن التفكير وعمليات البحث والاستنتاج "وتؤكد الدراسات العلمية أنّ اعتماد الفرد في تعليمه على الآخرين يتسبّب في تعطيل دوافع الانجاز والمثابرة والثقة بالنّفس والكسب الذاتي للمعرفة وإصابته بما يعرف بالعجز المكتسب أو القصور المكتسب وهو ظاهرة مرضية تتكوّن نتيجة تعامل المتعلم مع الحلول الجاهزة التي يقدّمها المدرس الخصوصي دون أن يدرّبه على كيفية البحث عن الحلول المناسبة بنفسه، فلكونه تعوّد على تحصيل النتائج دون التدريب على معاناة العمليات العلمية التي توصّل إليها، يصبح عاجزا عن مواجهة أية مشكلة يمكن أن تصادفه خلال مشواره الحياتي"[16].

(تفسد انضباطه في المدرسة وتدفعه للفوضى استجابة لحاجة كامنة في نفسه بعد حرمانه من الراحة والترويح عن النفس).

وهذا يُعتبر استجابة لحاجات الطفل للعب والترويح عن النفس بعد قضاء يوم كامل بين المدرسة والدروس الخصوصية ما يجعله لا يبالي بما يُقدّم خلال ساعات التدريس الرسمية لعلمه بأن مدرس الدروس الخصوصية سيقوم بإعادة شرح الدرس أو تقديم حلول جاهزة لتلك التمارين. "فبعض التلاميذ الذين يتلقّون دروس خصوصية يسبّبون مشاكل في القسم ارباكاً لخطة الدرس حيث أنّ التلميذ الذي يتلقّى الدروس الخصوصية لا يميّز بين الأهداف الموضوعية للدرس والأساليب التي تحقّق الأهداف... فنجده لا يبالي بالشرح ويحاول أن يسدّ الفراغ في الحصّة فيكلّم زملاءه فيتسبّب بذلك في صرف انتباههم عن الدرس ممّا يسبّب الإرباك وعدم مقدرة المعلم على توصيل المعلومة بصورة مرضية"[17].

(تجعله خازنا لمعلومات لم يفهمها ولم يستوعبها بل حفظها ليمتحن فيها حيث تهدف الدروس الخصوصية إلى تدريبه على كم كبير من الأسئلة التي يتكرّر فيها الامتحان).

وهذا ما يعيبه الكثير من المختصين في المناهج المدرسية التي لم تتغيّر حيث بقيت في مستوى الحفظ والاسترجاع دون الوصول إلى التفكير البنّاء والنقد والتحليل، ولم يغيّر من سلوكيات التلميذ في شيء ولم يأخذ به إلى مستوى التقصي والبحث والنقد "فالمدرسة قد جعلت التلاميذ داخل لعبة تنافسية وجعلت النقاط جزءا أساسيا في اللعبة، ولا يمكن للتلاميذ أن يتحصّلوا على نقاط جيدة إن لم تكن لديهم قدرة الحفظ

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والاسترجاع عالية، فهذه اللعبة التنافسية التي فرضتها المدرسة قد ألهت التلاميذ عن الهدف الأساسي وهو تحقيق التعلّم، وبهذا فالمدرسة تشيع مناخ اللامساواة حين تضع التلاميذ في لعبة تنافسية هدفها تحقيق أكبر قدر من النقاط، فالتحفيز ليس هدفه التعلّم بقدر ما هو هدفه تشكيل سمعة التلميذ الموهوب، وهذا النوع من التحفيز خلق مناخاً مواتياً للفشل وتصبح دوافع التعلّم في هذه الحالة دوافع تدميرية[18] ، "وتدخل موادّ المنهج الذي وُضع بعيداً عن مصلحة الطالب، والنتيجة أيضاً صعوبة فهم المادّة كما يجب، والخوف من المجهول آخر العام وهو الامتحان، كل ذلك خلق اتجاهاً جديداً... طريقا آخر بعيداً عن الدراسة، لكنّه في صلب الهدف...ألا وهو "الدروس الخصوصية"[19].

4-1-2- بالنسبة للمدرس:

(تفقده هيبته ووقاره بتنقّله من منزل إلى منزل ومن مجموعة تلاميذ إلى أخرى وإلى ساعات متأخرة من الليل وبالتالي لن يكون قادراً في اليوم الموالي على التدريس بالكفاءة المطلوبة في المؤسسة المدرسية).

فالمدرس نجده يتنقّل بين البيوت والمراكز الخاصة من أجل تقديم دروس خصوصية ما يفقده هيبته بين التلاميذ والأولياء ويصبح التلميذ يتعالى على المدرس بما يقدّمه له من مال، "قد تؤدي الدروس الخصوصية إلى حدوث انهيار جسيم في قيمة العملية التعليمية وتفكيك الرابط التربوي الذي يشدّها، كما أنّها قد تقلّل من دور المعلّم كقائد وموجه أمام المتعلمين والمجتمع ككل بسبب فقدان هيبة المعلم في الصف كونه يفاوض ويقبض من المتعلم قيمة مادّية ممّا يشعر التلميذ بحالة من التعالي والازدراء على المعلم"[20]. ومن جهة أخرى فالمدرس الذي تحوّل للدروس الخصوصية قد أرغمته ظروف الحياة لذلك في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعيشها وتدني القدرة الشرائية، فهو في كثير من الأحيان يتقاعس في عمله من أجل تحويل التلاميذ إلى الدروس الخصوصية من أجل مبالغ مالية لا يجدها في عمله الرسمي، وقد يتجاوز مدخوله من الدروس الخصوصية أضعاف ما يتقاضاه من عمله الرسمي في المدرسة.

وتُعتبر الدروس الخصوصية فرصة لكسب المال لكثير من الأساتذة في ظل أنظمة تربوية لا تُلقي بالاً كبيراً لهذه الظاهرة ولا تمتلك أساليب ردع ومساءلة، بل إنّ الكثير من الأساتذة قد اتّخذوها أسلوب حياة إن صحّ التّعبير، وذلك أنّ الدخل الذي يُوفّره من خلال تقديم الدروس الخاصّة أضعاف ما يجنيه من العمل المدرسي وخاصّة في البلدان التي يُعاني فيها الموظفون من تدنّي الأجور وضعف القدرة الشرائية.

4-1-3- بالنسبة للمؤسسة العمومية:

(إنّ الدروس الخصوصية تمس بمصداقية المؤسسة التعليمية باعتبارها الفضاء الذي يتلقّى فيه التلميذ ليس المعارف فقط وإنّما الأخلاق والقيم الاجتماعية أيضاً فهي تعدّه للحياة بشكل كامل).

ممّا لا خلاف فيه أنّ جودة العملية التعليمية مرهونة بقدرة المدرسة على توفير المناخ المناسب لنمو الطلاّب، وتحسين البيئة التعليمية وقدرتها على الانطلاق والتجديد، ومن المفترض أن تكون المدرسة متعددة الوظائف في حياة طلاّبها، فهي مكان لتلقّي العلم، ومصدر لإشباع ميولهم ورغباتهم، ومركز للأنشطة و الهوايات، لكن المدرسة لم تعد كما كانت في السابق فقد تخلّت عن كثير من أدوارها، يرى حسن محمد حسان "أنّ من بين العوامل التي جعلت المدرسة منطقة طرد لطلابها لا منطقة جذب لهم ومن ثمّة بحثهم عن الدروس الخصوصية كبديل لها:

- ارتفاع كثافة الفصول و صعوبة الاستفادة الكاملة من الشرح داخل المدرسة .
- دكتاتورية المناخ المدرسي وقلّة وسائل التشويق والأنشطة المدرسية، وقلّة تشجيع المحاولات الابداعية.
- ضعف استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح العملية التعلمية ممّا يزيد من هامشية المدرسة وتراجع دورها.

إضافة إلى كل ما سبق فإن لاشعور الإدارة المدرسية يشجّع الطلاب على أخذ دروس خصوصية، لأن ذلك يساهم في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تحسين نتيجة المدرسة وارتفاع نسبة النجاح نهاية العام، ومن ثمّ تنال المدرسة رضا المسؤولين عنها"[21].

فالأنظمة التعليمية التي لا تعمل على توفير عوامل الجذب للبيئة المدرسية من خلال استثمار الإمكانيات المادية و البشرية المناسبة من أجل إحداث التعلم الفعال فإنها بالطبع سوف تساهم في تسرب الطلبة، ودفعهم إلى البحث عن الدروس الخصوصية[22]، فالمدرسة السابقة كان تعتبر بيتاً ثانياً للتلاميذ فكانوا يكتفون بكل ما يتناولونه في حجرات المدرسة وفيها يمضون معظم أوقاتهم، بعكس ما أحدثته الإصلاحات الأخيرة في المناهج وطرق التدريس مع اكتظاظ التلاميذ في الحجرات والتي أرغمت التلاميذ على البحث عن مكان لتلقي الدروس بشرح أوفر ومنه التوجه نحو الدروس الخصوصية.

فالمنهج الدراسي هو الوسيلة التي تعبّر عن مدى نجاح أو تكامل النظام التربوي و تحقيقه للأهداف التي تخدم التلميذ والعملية التعليمية، فإذا كان المنهج لا يأخذ بعين الاعتبار متطلبات التلميذ فإنه يؤدّي إلى حدوث اضطراب في عملية التعلم فيلجأ التلميذ إلى الدروس الخصوصية لسدها[23].

كما يؤكد حسن محمد حسان على "ضرورة إعادة النظر في المنظومة التعليمية وفي فلسفتها بحيث تصبح قادرة على تنمية التلميذ تنمية شاملة ومتكاملة ، عقلياً وصحياً ونفسياً، وتنمي ميوله واتجاهاته وتبتعد عن طريقة التلقين والحفظ وتتجه به إلى التفكير العلمي السليم الذي يدفعه إلى الابداع والابتكار وتعمّق لديه مفهوم التعلم الذاتي"[24]

4-1-4- بالنسبة للأسرة:

(ترهق الدروس الخصوصية الأسرة بأعباء ومصاريف إضافية حتى أصبحت تكلفتها هاجساً يؤرق أفراد الأسرة مع بدء العام الدراسي وهذا ما يتنافى مع مبدأ مجانية التعليم المكرّس في الدستور خاصّة إذا تعلّق الأمر بتلاميذ الأسر المعوّزة الذين لا يمكنهم دفع تكلفة هذه الدروس).

بحسب دراسة أجراها د. فيصل بوطيبة فإن متوسط التكلفة الوحدوية للدروس الخصوصية تقدر بحوالي 251.349, دج، وبافتراض متابعة التلاميذ لدروس خصوصية في مادّة واحدة فقط، فإنّ الأسرة الجزائرية تخصّص 3,5% من دخلها على ابن واحد في الباكالوريا و9,11% على ثلاثة أبناء في مراحل التعليم الثلاث، وخلال الموسم الدراسي 2014/2013 أنفقت الأسر الجزائرية على الدروس الخصوصية التي قام بها أبناؤهم المتمدرسون المترشحون لشهادة البكالوريا حوالي 535.3 مليار سنتيم، وبافتراض أنّ نصف التلاميذ المترشحين لشهادات التعليم الابتدائي، المتوسط والباكالوريا تابعوا دروساً خصوصية في مادّة واحدة فقط، فإنّ الأسر الجزائرية أنفقت ما مقداره 788,8 مليار سنتيم[25]. فمن خلال معطيات هذه الدراسة يظهر حجم ما تنفقه الأسر الجزائرية على أبنائها في تسجيلهم في الدروس الخصوصية بل وأكثر من هذا فإنّه مع اقتراب موعد الامتحانات يزداد الطلب على الدروس الخصوصية مع زهد التلاميذ في الحضور للحصص الرسمية في المدرسة، ما يجعل المدرسة الجزائرية في قفص الاتهام بالتقصير في أداء عملها التعليمي التربوي ويهدم مجانية التعليم الذي تكرّسه القوانين ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالأسر الجزائرية تتزاحم أمام المراكز التعليمية الخاصّة التي تقدّم الدروس الخصوصية من أجل الظفر بمقاعد لأبنائها وهي بهذا تشتري السلم الاجتماعي في العلاقات الأسرية، ومن جهة أخرى يرى الأبناء مدى اهتمام أوليائهم بمسارهم الدراسي يتمّ هذا كلّه في ظل قصور المدرسة الجزائرية عن أداء دورها المنوط بها ألا وهو تقديم تعليم نوعي يُرضي التلاميذ ويُرضي أوليائهم. هذا التزاحم يترجم الواقع والمآل الذي آلت إليه المدرسة.

"سبب اتجاه الأولياء نحو الدروس الخصوصية هو عدم رضاهم بما يقدّمه التعليم الرسمي لذلك يلجأ العديد من الأولياء إلى الدروس الخصوصية من أجل رفع مستوى منافسة أبنائهم وأيضا من أجل تنظيم وقت فراغهم خارج المدرسة ومن نتائج هذا البحث أنّ الدافع نحو الدروس الخصوصية هو أنّها وسيلة لحصول التلميذ على معدّل مرتفع وللتعبير عن ذاته أو تقدير الذات من خلال تحقيق الأهداف"[26].

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويرى مارك براي لأنّه "بينما يتلقّى بعض الطلبة دروساً خصوصية ولا يتلقّاها البعض، يُواجه المعلّمون في المدارس النظامية مستويات أكثر تبايناً ممّا كانت ستكون عليه بدون دروس خصوصية، وبالتالي بدل أن تكون هذه الأخيرة عاملا مساعداً على التحصيل تصبح على العكس، ذات تأثير سلبي على التعليم"[27].

فالدورس الخصوصية قد تولد آثارا غير مرغوبة كعدم المساواة أو تفاقمها، فعندما يفشل النظام المدرسي في تلبية معايير الجودة تدخل الدروس الخصوصية المشهد لتعوض هذه العيوب، ففي كثير من الحالات لا يستطيع بعض التلاميذ الوصول إلى الدروس الخصوصية نتيجة فقر أو عوز أهاليهم، فيؤدي عدم وصول بعض التلاميذ والاستفادة من الدروس الخصوصية إلى وصول محدود في جودة العملية التعليمية.

لهذه الأسباب فقد ارتأت الوزارة الوصية اتخاذ جملة من الإجراءات حرصاً على مصداقية المنظومة التربوية وحفاظاً على أخلاقيات مهنة التعليم وتكريساً لمبدأي مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، وهي:

أولا: في الجانب التحسيسي :

(دعوة المفتشين بتحسيس المدرسين للقيام بدورهم بتحسيس التلاميذ، ورؤساء المؤسّسات يقومون بتحسيس أولياء أمور التلاميذ).

(عقد ندوات بالمؤسّسات التعليمية لإرشاد التلاميذ عن كيفية الاعتماد على النفس وطرق المذاكرة الصحيحة وكيفية تنظيم الوقت وتلقينهم حبّ التحصيل والمذاكرة والتفوّق والاطلاع المستمر من أجل العلم وليس من أجل الامتحان فقط).

لكن النظام التعليمي في الجزائر وغيره في البلدان العربية ما زال في مستوياته الأولى وهي الحفظ والاسترجاع ولم يرق إلى مستوى الإبداع والتفكير والنقد، لهذا فالتلاميذ مازال همّهم الأول النجاح في الامتحان بمعنى آخر حفظ معلومات تلقّاها ليسترجعها يوم الامتحان، ضف إلى ذلك كثافة المنهج وكثرة المواد الممتحن فيها، كما أنّ الدروس الخصوصية غالبا ما تكون في شكل حلول لتمارين سابقة ونماذج لامتحانات السنوات الفارطة ما تجعل التلميذ يسارع إلى الدروس الخصوصية .

"أمّا من ناحية أخرى كالمناهج مثلا والوسائل التعليمية وعدد المتعلمين داخل القسم والتوقيت وغيرها أصبحت تعيق سير العملية التعليمية في المسار الصحيح، فكثافة المناهج وضيق الوقت وكثافة الصف هي من بعض العوامل التي تساهم في تراجع تحصيل التلاميذ الدراسي فمن هذه الجهة وحسب آراء بعض التربويين أن الجانب السلبي لهذه الإصلاحات ساهم في ظهور وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر في مختلف الأوساط"[28]. فالامتحانات لم تأتي لتُعبّر عن مستوى التلميذ التعليمي وتُعالج مواضع النقص فيه ويكتسب من خلالها المعارف والعلوم ويتدارك النقائص التي أظهرتها هذه الامتحانات بقدر ما هي وسيلة للتفاوت الطبقي وإشاعة المنافسة الشرسة بين الطلاب.

ففي البلدان العربية قاطبة يعتمد التقويم التربوي على الامتحانات التحصيلية دون غيرها، ويُعتبر اعتمادها مرجعاً أساسياً في تقدير إمكانيات التلميذ ونجاحه أو رسوبه، دون مراعاة للقدرات العقلية والمعرفية والمهارات التي يكتسبها والتي يُبديها خلال الأنشطة الصفية أو اللاصفية. فالنظام التعليمي في الجزائر مازال يتمحور حول النظام المعرفي في أدنى مستوياته وهو الحفظ والاسترجاع دون غيرها من عمليات التعليم والتعلم.

ثانياً: في الجانب التنظيمي:

(فتح أبواب المؤسسات التربوية العمومية بعد الدوام الرسمي في إطار دروس الدعم أو الحصص المحروسة أو حصص المذاكرة وغيرها من الترتيبات طبقاً للتعليمات الواردة بهذا الشأن والخاصّة باستغلال أمسية الثلاثاء والعطل الأسبوعية والأسبوع الأول من كل عطلة مدرسية رسمية).

تقوم جلّ المؤسّسات التعليمية بتنظيم حصص دعم خلال العطل الأسبوعية والموسمية لفائدة التلاميذ ذوي التحصيل المتوسط أو الضعيف من أجل تحسين مستواهم الدراسي

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

واللحاق بزملائهم، غير أنّ ذلك لم يلق رواجاً بين التلاميذ ويرجع هذا في كثير من الأحيان لانعدام الثقة فيما تقدّمه المدرسة الرسمية من تعليم في مقابل المدارس الخاصّة التي أصبحت تكتظ بالتلاميذ من كل الأطوار التعليمية.

وقد أصبح أولياء أمور التلاميذ يتوجّهون بأبنائهم نحو مراكز التدريس الخاصّة لما اكتسبته هذه المراكز من شهرة وثقة لدى الكثير من الأولياء والتلاميذ ما جعل الكثير منهم يزهد فيها تقدّمه المدرسة من دروس تدعيمية مجّانية، ومن جانب آخر فالأساتذة قد يتكاسلون أو يتهاونون في تقديم هذه الدروس مقابل ما يجنونه من الدروس الخصوصية خارج أسوار المدرسة، ففي إحدى الجرائد اليومية تصرّح إحدى أستاذات التعليم المتوسط "أنا أدرّس تلميذ إحدى العائلات الثريّة في منزله، ومقابل ذلك أتحصّل على ضعف أجرتي الشهرية، وهذا أمر جدّ عادي ولا أعاب عليه لأنّي أقدّم خدمة خارج ساعات عملي ومقابلها أحصل على مال حلال أما القول بأنّ العلم تحوّل إلى تجارة وما دون ذلك، فهي لا تهمّني لأنّي على يقين ومقتنعة بما أقوم به[29]"

"من الناحية القانونية لظاهرة الدروس الخصوصية فهي ممنوعة فقد حذرت وزارة التربية الوطنية الجزائرية من ممارستها خارج المؤسسات الرسمية ولأن الكثير من الأساتذة لم يعيروا انتباههم لهذا القانون، ارتأت وزارة التربية الوطنية في المقابل في شهر فيفري 2008 إطلاق برنامجها الخاص للتعليم بعد المدرسة، حيث تقدم دروسا لدعم التلاميذ داخل المؤسسة ذاتها يومي الاثنين والخميس بعد الزوال آنذاك مقابل أجر".

غير أنّ الأستاذ وفي ظل الوضعية التي يعيشها من غلاء المعيشة وضعف الراتب الذي يتحصل عليه، يحاول من خلال ما يتقنه من تدريس الحصول على دخل إضافي يساعده في مواجهة صعاب الحياة وتحسين قدرته الشرائية وفي مقابل هذا يرى أنّه يفيد المتعلمين الذين يدرسون لديه في الدروس الخصوصية.

ثالثاً: في الجانب التربوي والبيداغوجي:

- تشجيع التلاميذ المتفوقين دراسياً خاصّة الذين يبذلون جهوداً فردية متميّزة في عملية التحصيل.

- تحفيز التلاميذ على المراجعة ضمن أفواج محدودة العدد، خاصّة بالنسبة للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية.

- على المدرسين عدم الاسراع في تقديم الدروس مع مراعاة الفروق الفردية واختلاف قدرات التلاميذ.

- توجيه المدرسين إلى الالتزام بمنهجية مناسبة تسمح لجميع التلاميذ بالمشاركة إثارة الأسئلة التي تراود أذهانهم فإن التزم المدرس بتقديم الدرس بطريقة سليمة يكون التلميذ في غنى عن الدروس الخصوصية.

- متابعة المفتشين والمديرين لسير العملية التعليمية بتفقّد المدرسين في عملهم والإشراف على حصص الدعم المنظمة لفائدة التلاميذ.

إنّ تشجيع التلاميذ وخاصّة المتفوقين دراسياً تُعتبر مهمّة بالنسبة للمدرس وذلك لأجل زيادة تحصيلهم وتنمية روح المبادرة والابتكار والمعلم يلعب دوراً أساسياً في نجاح العملية التربوية "فالمعلم هو العامل المهم جداً في عملية التربية، وأنّ المناهج والتنظيم المدرسي والأجهزة تتضاءل أمام هيئة التدريس، إذ أنّها لا تكتسب حيويّتها إلا من خلال شخصية المعلم"[30].

غير أنّ الواقع الذي يعيشه المعلم يفرض عليه التحوّل نحو الدروس الخصوصية، لما تدرّه عليه من مدخول لا يستهان به في وقت طغت فيه المادّة، كما يرى مارك براي أنّ "المعلمين يخلقون أسواقهم الخاصة: أضحى مألوفاً لدى المعلمين، في بعض البلدان، أن يُقدموا دروساً إضافية للتلاميذ الذين يقعون تحت مسؤولياتهم في المدارس النظامية التي يعملون بها. وفي أكثر الأحوال إشكاليةً، يفرض المعلمون ضغوطاً على التلاميذ من خلال تغطية جزء من المنهاج في ساعات الدراسة العادية، وإشعار التلاميذ بأنّ تحسن درجاتهم إلى الأفضل أمرٌ يتحكم فيه جزئياً على الأقل، المعلمون أنفسهم"[31].

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

رابعاً: في الجانب الإجرائي :

- التذكير بعدم القيام بأي نشاط بمقابل مالي داخل حرم المؤسسة.

- دعوة المدرسين إلى عدم القيام بأي نوع من أنواع الضغوط على التلاميذ لحملهم على اللجوء للدروس الخصوصية، وعلى المسئولين الإداريين والمفتشين أن يكونوا قدوة للمدرسين.

- تذكر وزارة التربية أن منح الدروس الخصوصية طريقة للكسب غير مرخص به كونه يمثل جمعا بين وظيفتين يمنعه القانون عندما يتعلق الأمر بممارستها داخل محلات عشوائية وفضاءات غير مناسبة كالمستودعات وغيرها.

يرى مارك براي أنّه "أضحى مألوفاً لدى المعلمين، في بعض البلدان، أن يقدموا دروساً إضافية للتلاميذ الذين يقعون تحت مسؤولياتهم في المدارس النظامية التي يعملون بها. وفي أكثر الأحوال إشكاليةً، يفرض المعلمون ضغوطاً على التلاميذ من خلال تغطية جزء من المنهاج في ساعات الدراسة العادية، وإشعار التلاميذ بأن تحسن درجاتهم إلى الأفضل أمرٌ يتحكم فيه، جزئياً على الأقل، المعلمون أنفسهم"[32].

خاتمـــة:

على الرغم من محاولات وزارة التربية الحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وذلك عن طريق المراسلات الموجهة للمديريات الواقعة تحت وصايتها أو من خلال تصريحات الوزير بذلك، فالدروس الخصوصية ممنوعة قانونياً من تدرسيها، فالمناشير التي صدرت في شأن الدروس الخصوصية كلّها تمنعها وتدعو الهيئات الإدارية والمؤسسات التربوية والمدرسين إلى بذل كل الجهود من أجل الحد منها، غير أنّ هذه الظاهرة تشهد انتشاراً واسعاً وطلباً متزايداً عليها، ويهتمّ بها أولياء التلاميذ فهم يرون فيها ضمانا لمستقبل أبنائهم لتحقيق النجاح وولوج أفضل الجامعات والمعاهد.

فعلى الهيئات المعنية النظر في الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى الطلب على الدروس الخصوصية، ومحاولة علاجها، بدل النظر في الأعراض السطحية، وهذا يتطلب اشراك جميع الهيئات الأخرى كالهيئات الاقتصادية والثقافية وفرق المجتمع المدني، وكجمعية أولياء التلاميذ.

قائمة المصـادر والمراجـع:

1- براي، مارك، (2012)، **مواجهة نظام التعليم الظلي، أيُّ سياسات حكومية لأيُّ دروس خصوصية**، مطابع جامعة الدول العربية، مصر.

2- بورغدة، عائشة، (2008)، **المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

3- الحرثوني، محمد صالح، (1997)، **نموذج تدريس هادف**، دار النشر باتنة، ط1، ، الجزائر .

4- حسن، محمد حسان وآخرون، (2007)، **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

5- ريم، بلال، (2018)، **التلميذ في مواجهة التعليم الظلي: دراسة التمثلات والدوافع**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية مجلد09 عدد خاص ديسمبر ، جامعة معسكر، الجزائر.

5- طلحة، المسعود، (2015)، **الدروس الخصوصية (الأسباب الآثار، الممارسة والعلاج)**، مجلة تطوير، العدد 12 جوان، الجزائر.

6- عبد العظيم، عبد السلام إبراهيم، (1996)، **الدروس الخصوصية في ضوء نظام الثانوية العامة الجديدة الواقع الجديد والمستقبل**، مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الاقليمية والعالمية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، الجزء الثاني، من 20-21 أفريل، جامعة حلوان، مصر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7- فيصل بوطيبة، (2017)، **كم تنفق الأسرة الجزائرية على الدروس الخصوصية**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

8- قرقازي، وفاء، (2018)، **إقبال تلاميذ التعليم الثانوي على الدروس الخصوصية وتأثيرها على العملية التعليمية من وجهة نظر التلاميذ والمعلمين**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

9- قمر، عصام توفيق ؛سحر، فتحي مبروك، (2004)، **الخدمة الاجتماعية المدرسية في إطار العملية التربوية**، ط1، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر. مصر.

10- لونيس، عبد الكريم، (2010)، **الدروس الخصوصية بداية نهاية مجانية التعليم في الجزائر: أساتذة يتحولون إلى "بزناسية" على حساب جيوب أولياء التلاميذ**، جريدة الجزائر نيوز، العدد 1853، 10-02-2010.

11- مارتان كوفينتون وكمير إلين، (2007)، **محاربة الفشل الدراسي واستراتيجيات ضمان التعلم الدائم**، ترجمة وتقديم عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

12- مجدي، عزيز ابراهيم، (2009)، **معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم**، ط1 ، عال الكتب للنشر، القاهرة، مصر.

13- مجلة التربية العدد 119

14- جابر، محمد؛ رمضان، محمود، (2005)، **مجالات تربية الطفل في الأسرة والمدرسة من منظور تكاملي**، عالم الكتب ط1، القاهرة، مصر.

15- المربي (2009)، المجلة الجزائرية للتربية.

16- النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية، (1997)، **تنظيم الدعم والاستدراك**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية العدد 405 الجزائر ماي 1997.

17- وزارة التربية الوطنية، (2009)، **إصلاح المنظومة التربوية**، المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، ط2، ديسمبر 2009.

18- ياسر، محمد زكي (2006)، **الدروس الخصوصية وجه للاقتصاد الخفي يعطل استراتيجيات التعليم**، المجلة الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

19- Aurini, JANICE, (2013) , **Out of the shadows, the global intensification of supplementary Education**, Emeral Group Publishing.

20- Dang, H.- A.,(2006), **The determinants and impact of private tutoring classes in Vietnam**, Working version, Department of Applied Economics, University of Minnesota.

21- Dominique Glasman,(2004), **Le travail des élèves pour l'école en dehors de l'école**, Rapport rédigé a la demande du Haut Conseil de l'évaluation de l'école en France, n° 15, décembre.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الهوامش

[1] عبد العظيم، عبد السلام إبراهيم، (1996)، **الدروس الخصوصية في ضوء نظام الثانوية العامة الجديدة الواقع الجديد والمستقبل**، مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الاقليمية والعالمية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، الجزء الثاني، من 20-21 .أفريل، جامعة حلوان، مصر.

[2] Dominique Glasman, (2004), **Le travail des élèves pour l'école en dehors de l'école**, Rapport rédigé a la demande du Haut Conseil de l'évaluation de l'école en France, n° 15, décembre.

[3] ريم، بلال، (2018)، **التلميذ في مواجهة التعليم الظلي: دراسة التمثلات والدوافع**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية مجلد09 عدد خاص ديسمبر، جامعة معسكر، الجزائر ص ص 240-241 (بتصرف).

[4] قرقازي، وفاء، (2018)، **إقبال تلاميذ التعليم الثانوي على الدروس الخصوصية وتأثيرها على العملية التعليمية من وجهة نظر التلاميذ والمعلمين**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ص 158.

[5] حسن، محمد جسان، وآخرون، (2007)، **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 56

[6] ياسر، محمد زكي (2006)، **الدروس الخصوصية وجه للاقتصاد الخفي يعطل استراتيجيات التعليم**، المجلة الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 591.

[7] مجدي، عزيز ابراهيم، (2009)، **معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم**، ط1 ، عالم الكتب للنشر، القاهرة، مصر، ص 1831.

[8] قرقازي، وفاء، (2018)، مرجع سابق، ص 159.

[9] حسن، محمد جسان، وآخرون، المرجع نفسه، ص 56.

[10] براي، مارك ، (2012)، **مواجهة نظام التعليم الظلي، أي سياسات حكومية لأي دروس خصوصية**، مطابع جامعة الدول العربية، مصر، ص 17.

[11] نفس المرجع، ص ص 18-19.

[12] Dang, H.- A.,(2006), **The determinants and impact of private tutoring classes in Vietnam**, Working version, Department of Applied Economics, University of Minnesota, USA. P 4.

[13] بورغدة، عائشة ، (2008)، **المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع ، كلية علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر2، الجزائر، ص 64.

[14] وزارة التربية الوطنية، (2009)، **إصلاح المنظومة التربوية**، المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، ط2، ديسمبر2009. الجزائر، ص 62.

[15] النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية، (1997)، **تنظيم الدعم والاستدراك**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، العدد 405، ماي ، الجزائر. الجزائر. ص 9

[16] طلحة، المسعود، (2015)، **الدروس الخصوصية (الأسباب الآثار، الممارسة والعلاج)**، مجلة تطوير، الجزائر، العدد 12 جوان، ص287.

[17] نفس المرجع، ص 286.

[18] مارتان كوفينتون ، كمير إلين،(2007)، **محاربة الفشل الدراسي واستراتيجيات ضمان التعلم الدائم**، ترجمة وتقديم عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص 21.

[19] عبد العظيم، عبد السلام إبراهيم، مرجع سابق، ص 142.

[20] عصام، توفيق قمر ؛ سحر، فتحي مبروك، (2004)، **الخدمة الاجتماعية المدرسية في اطار العملية التربوية**، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر، ط1،الاسكندرية، مصر، ص 200.

[21] حسن، محمد حسان وآخرون، (2007)، مرجع سابق، ص 62.

[22] الحرثوني، محمد صالح، (1997)، **نموذج تدريس هادف**، دار النشر، ط1، باتنة، الجزائر ، ص 119.

[23] قرقازي، وفاء، مرجع سابق، ص 161.

[24] حسن، محمد حسان وآخرون، (2007)، مرجع سابق، ص 68.

[25] بوطيبة، فيصل، (2017)، **كم تنفق الأسرة الجزائرية على الدروس الخصوصية**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، العدد 4،.ص 11

[26] Aurini, JANICE, (2013), **Out of the shadows, the global intensification of supplementary Education**, Emeral Group Publishing. p5.

[27] براي، مارك، (2012)، مرجع سابق، ص 49.

[28] المربي المجلة الجزائرية للتربية 2009،

[29] لونيس، عبد الكريم ، (2010-02-10)، **الدروس الخصوصية بداية نهاية مجانية التعليم في الجزائر: أساتذة يتحولون إلى "بزناسية" على حساب جيوب أولياء التلاميذ**، جريدة الجزائر نيوز، العدد 1853، الجزائر.

[30] جابر، محمد ؛ رمضان, محمود ، (2005)، **مجالات تربية الطفل في الأسرة والمدرسة من منظور تكاملي**، عالم الكتب، ط1 القاهرة ،مصر، ص 25

[31] مارك، براي نفس المرجع ، ص 93.

[32] نفس المرجع ، ص 92.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)